متطلبات تطبيــق الإدارة البيئيــة
وأهميتها في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات

الدكتور: سماعيل عيسى
المركز الجامعي الونشريسي –تيسمسيلت

الملخص

إن تطبيق نظم الإدارة البيئية يتطلب مجموعة من العناصر تعتبر بمثابة خطوات أساسية لابد أن تتبعها أي منظمة لها اهتمامات بيئية في مختلف نشاطاتها وسياساتها وكذا سلوكياتها. هذه المتطلبات هي السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والعمليات، الاختبار والنشاط التصحيحي، وأخيرا المراجعة الإدارية، بالإضافة إلى الاتصالات والتقارير البيئية، وكل هذا إذا تم بالشكل المطلوب فإنه سيسهم في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات، وهذا ما سنحاول أن نبينه من خلال هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نظم الإدارة البيئية– الأداء البيئي– الساسة البيئية– التخطيط البيئي––التنفيذ والعمليات– الاختبار والنشاط التصحيحي– المراجعة الإدارية– الاتصال البيئي– التقارير البيئية.

Abstract

The application of environmental management systems requires a set of elements that are essential steps to be taken by any organization with environmental interests in its various activities, policies and behaviors. These requirements are environmental policy, environmental planning, implementation and operations, testing and corrective activity, and finally the control and feedback of all information, as well as environmental communications and reports, all of which will contribute to improving the environmental performance of the institutions.

Key words: Environmental management systems - Environmental policy - Environmental planning - Implementation and operations - Testing and corrective activity - Administrative review - Environmental communication - Environmental reports.

مقدمة

إن الاهتمام بالبيئة وإدارتها تعتبر كقضية سياسية واجتماعية واقتصادية، فحماية البيئة والمحافظة عليها تعتبر من أهم خصائص النظام الدولي الجديد، فقد صارت الاهتمامات البيئية تحتل موقعاً متميزاً في اختلف الاتفاقيات والمواثيق، كما أصبح تضمين المنتجات والخدمات المعايير البيئية كأحد أهم الشروط الواجب توفرها لتصديرها للأسواق العالمية. ومع ذلك الكثير من المنظمات لا زالت لا تهتم بإدماج البعد البيئي في مختلف نشاطاتها وسياساتها.

تعتبر نظم الإدارة البيئية وسيلة عملية وفعالة لإدماج البعد البيئي في الخطط والسياسات والبرامج والنشاطات وأيضاً في السلوك الإداري والثقافة الإدارية لمختلف المنظمات مهما كان شكلها وحجمها. وقد ذاع مفهوم الإدارة البيئية مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. وهو يعكس تطور مفاهيم حماية البيئة واستدامتها من خلال مجموعة من التشريعات والإجراءات البيئية والتي تكون الدولة مسئولة عنها بالدرجة الأولى.

إن دراسة المسؤولية البيئية للمنظمات وما يترتب عنها من آثار، يقودنا إلى التساؤل حول ما هي المتطلبات الأساسية لتطبيق نظام إدارة البيئة بالمنظمات ومدى تأثير ذلك على أدائها البيئي؟

- **أهداف الدراسة:** الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد **متطلبات تطبيــق الإدارة البيئيــة ومدى تأثيرها على الأداء البيئي للمؤسسات** من خلال التطرق لجملة من العناصر هي:
  - تحديد مفهوم نظام إدارة البيئة؛
  - تحديد مفهوم الأداء البيئي؛
  - تحديد متطلبات تطبيق نظام إدارة البيئة بالمنظمة وأهمية كل منها في تحسين الأداء البيئي.؛
- **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية دراستنا في:
  - تقديم إطار نظري يفيد المدراء بالمؤسسات في كل ما يتعلق بالجوانب البيئية بغية تحسين أدائها البيئي.
  - لفت انتباه المدراء إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة في مختلف النشاطات والسياسات والبرامج وكذا السلوكيات.
- ولبلوغ أهداف البحث ستتناول في دراستنا العناصر التالية:
  - مفهوم نظم إدارة البيئة.
  - أهمية السياسة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات
  - أهمية التخطيط البيئي في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات
  - أهمية التنفيذ والعمليات في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات
  - أهمية الاختبار والنشاط التصحيحي في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات
  - أهمية المراجعة الإداري في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات
  - أهمية الاتصالات والتقارير البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات

أولا: مفهوم نظم الإدارة البيئية:

منظومة الإدارة البيئية هي جزأ لا يتجزأ من منظومة الإدارة الكلية وتصميم الإدارة البيئية لا بد أن يكون عملية مستمرة وتفاعلية، للمنظمة ويمكن الربط بين البنية الهيكلية والمسؤوليات والخبرات والعمليات والموارد

والأغراض والأهداف المتعلقة بسياسات البيئة وبين الجهود الجارية في مجالات أخرى للمنظومة الإدارية (مثل التشغيل والتمويل والجودة والصحة المهنية والسلامة)[1]. ووفقا للمنظمة الدولية لتوحيد التقييس، يعد نظام الإدارة البيئية جزءا من نظام الإدارة للمنظمة، يستخدم من أجل وضع وتنفيذ سياساتها البيئية وإدارة الجوانب البيئية المتعلقة بها (مثل عناصر الأنشطة أو المنتجات أو الخدمات للمنظمة التي تكون لها صلة بالبيئة)[2]. ومن أهم مواصفات نظم الإدارة البيئية نجد المواصفات المدرجة في الجدول أدناه:[3]

الجدول رقم 01: أهم مواصفات نظم الإدارة البيئية

المواصفة	الدولة أو المنظمة	الحالة	تاريخ الإصدار
EMAS	**الاتحاد الأوروبي**	**تنظيم**	**1993–2001**
B57750	**بريطانيا**	**مواصفة محلية**	**1994**
X300	**فرنسا**	**مواصفة محلية**	**1995**
ISO14001	**منظمة ISO**	**مواصفة دولية**	**1996–2004**

Source: Paolo Bracchini, **Guide à la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001**, presse polytechnique et universitaires romandes, Lausanne, 2007, P 20.

يعتبر الأداء البيئي يشير مفهوم الأداء البيئي إلى النتائج التي تتحصل عليها إدارة المنظمة من خلال تعاملها مع البيئة[4]. ويمكن توضيح متطلبات نظم الإدارة البيئية وعلاقتها بالأداء البيئي في الشكل التالي:[5]

الشكل رقم 01: نظام إدارة البيئة ودورة التحسين

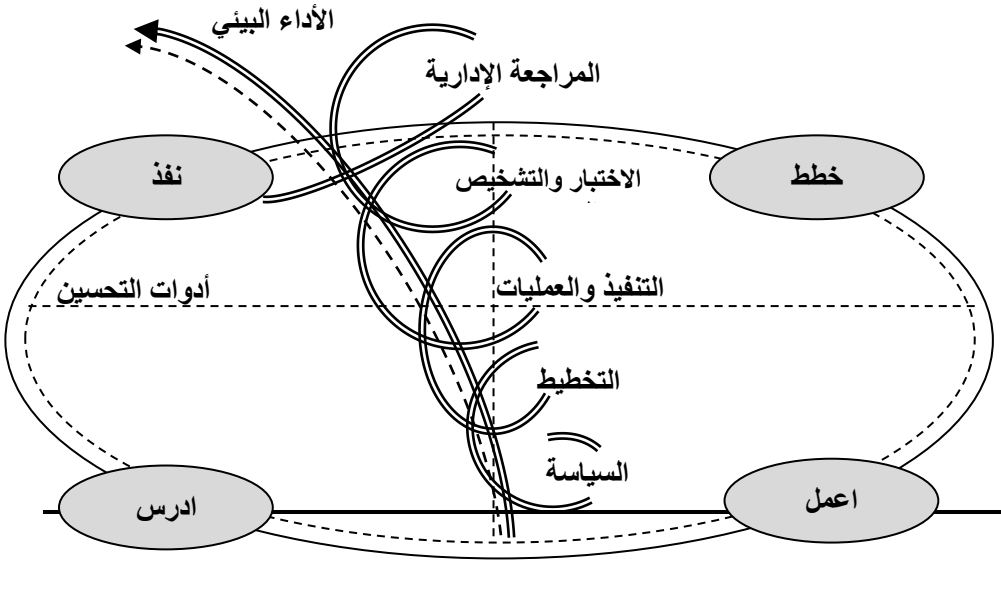

المصدر: نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 317.

ثانيا: أهمية السياسة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات:

السياسة البيئية للمؤسسة تعطي صيغة للالتزام المؤسسي بالإدارة البيئية والاستفادة من هذه الصيغة كإطار للتخطيط والتنفيذ، كما أنها عبارة عن إعلان الإدارة العليا عن التزامها نحو البيئة. وهذه الساسة تعمل كأساس لنظم الإدارة البيئية وتعطي رؤية للاهتمامات البيئية للمؤسسة بأكملها. ولأنها تعتبر الإطار لتحديد الأهداف والأغراض فإنها أيضا تتحكم في التخطيط. ويجب على كل شخص في المؤسسة على دراية بالسياسة. ولا بد أن تتضمن: التطور المستمر؛ منع الملوثات؛ والإذعان للقوانين والقواعد. وجدير بالذكر أنه يجب أن يكون للمؤسسة سياسة بيئية موجودة بالفعل شريطة أن تكون: مرتبطة بالمنتج والخدمات؛ سهلة الفهم والوضوح مع سهولة الدراسة والتنفيذ؛ منفردة أو مرتبطة مع برامج السلامة والصحة المهنية؛ وسهلة التطوير[6]. وعليه نخلص إلى أن السياسة البيئية للمؤسسة هي بمثابة "إعلان المؤسسة حول نواياها والقواعد المتبعة فيما يتعلق بالتوجه البيئي لأنشطتها بحيث يكون في شكل إطار يحدد سلوكياتها وأهدافها البيئية[7].

ثالثا: أهمية التخطيط البيئي في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات:

يتضمن هذا العنصر العناصر الأساسية التالية:[8]

1. **الأبعاد البيئية:** على المؤسسة أن تنشئ إجراء أو إجراءات عمل لتحديد الأبعاد البيئية لأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها والتي يمكن للمؤسسة أن تسيطر عليها وتلك التي يتوقع من المؤسسة أن تؤثر فيها. وذلك لكي يتم تحديد الأبعاد التي لها أو يمكن أن يكون لها آثار ملموسة على البيئة على سبيل المثال لا الحصر:
   - الانبعاث إلى الهواء.
   - التسرب إلى المياه.
   - الانسكاب على التربة.
   - استخدام المواد الخام والموارد الطبيعية.
   - النفايات ومخلفات المنتجات.
   - استخدام أو إصدار الطاقة.
2. **المتطلبات القانونية البيئية والمتطلبات الأخرى:** يجب على المؤسسة أن تنشئ إجراء أو إجراءات وأن تحافظ على ذلك لتسهيل الوصول إلى:

- المتطلبات القانونية القابلة للتطبيق ذات العلاقة بالأبعاد البيئية للمؤسسة.
- المتطلبات البيئية الأخرى والتي تشترك بها المؤسسة.
- تطبيق تلك المتطلبات على أنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها.

3. **الأهداف والغايات:** على المؤسسة أن تنشئ توثيقا للأهداف والغايات البيئية وأن تحافظ عليه عند الوظائف ذات العلاقة داخل المؤسسة. ويجب أن تكون هذه الأهداف والغايات قابلة للقياس ، وأن تكون متوافقة مع السياسة البيئية متضمنة التزامات الحد من التلوث والمطابقة مع المتطلبات القانونية وغيرها والتحسين المستمر.
4. **برامج الإدارة البيئية:** على المؤسسة أن تنشئ برنامجا أو برامج وأن تحافظ على عليه لإنجاز أهدافها وغاياتها وذلك يشمل:

- توصيف المسؤوليات لإنجاز الأهداف والغايات لكل مستوى وظيفي في الهيكل التنظيمي.
- الوسائل والجدول الزمني بإنجاز هذه الأهداف والغايات.

رابعا: أهمية التنفيذ والعمليات في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات:

إن الأهداف والمستهدفات البيئية تتطلب أن تكون بمثابة برامج للتنفيذ وعمليات تعمل على تجسيدها في أنشطة وخبرات ومن ثمة إلى نتائج بيئية. ولا بد للمؤسسة من أجل توجيه العمليات لأغراض نظام الإدارة البيئية أن تحدد عملياتها بدقة، حيث أن العمليات يمكن تصنيفها لهذا الغرض إلى:

- العمليات الاعتيادية: وهي الأنشطة التشغيلية اليومية التي تنفذ حاليا.ذ
- العمليات غير الاعتيادية: وهي الروتينيات الدورية التي تظهر إلى جانب الأنشطة والعمليات اليومية كالصيانة الوقائية، تحديث المصانع...إلخ
- الطوارئ: وهي الأحداث غير المتوقعة التي يمكن أن تكون صغيرة كإصابة العامل بمواد كيماوية أو كبيرة كالحريق، تسرب الوقود إلى قنوات تصريف المياه بكميات كبيرة.

إن كل هذه العمليات يمكن أن تكون ذات آثار بيئية رئيسية، متوسطة، محدودة. وهذا التحديد يكون ضروريا لتنفيذ السياسة البيئية على أساس الحد من هذه الآثار في هذه العمليات. وحسب الأيزو (14000) فإن التنفيذ والعمليات يتضمن العناصر التالية:

- الهيكل والمسؤولية.
- التدريب.
- الاتصالات والوعي والمقدرة.

- الرقابة على الوثائق.
- الرقابة التشغيلية.
- الاستعداد والاستجابة للطوارئ.[9]

خامسا: أهمية الاختبار والنشاط التصحيحي في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات

ينبغي إجراء الاختبار أو الفحص والتصحيح ومتابعة الأنشطة البيئية وقياسها، فضلا عن تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية والاحتفاظ بالسجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي وإجراء التدقيق[10]. ويتضمن هذا العنصر الخطوات التالية:[11]

1. الرصد والقياسات: يجب على المؤسسة:

- أن تنشئ إجراءات عمل وأن تحافظ عليها بشكل منتظم لرصد وقياس الخصائص الاساسية لعملياتها وأنشطتها التي لها آثار ملموسة على البيئة. ويشمل ذلك تسجيل البيانات لمتابعة الأداء والتحكم المناسب للعمليات والتطابق مع السياسة والأهداف والغايات للمؤسسة.
- معايرة أجهزة الرصد والقياس وأن تحافظ عليها، كما يجب حقظ السجلات الخاصة بعملية المعايرة والصيانة تبعا لإجراءات المؤسسة.
- أن تنشئ وتحافظ على إجراء موثق لتقويم مدى الامتثال والتوافق مع القوانين والتشريعات البيئية.

2. عدم التطابق والإجراءات التصحيحية والوقائية: يجب هنا:

- أن تنشئ المؤسسة إجراء لضبط حالات عدم المطابقة والمحافظة عليه واتخاذ إجراءات لتخفيف أي آثار حدثت وكذلك لبدء واستكمال إجراء تصحيحي ووقائي.
- أن يكون أي إجراء تصحيحي أو وقائي تم اتخاذه لإزالة أسباب حالات عدم التطابق الفعلية أو المحتملة مناسبا لحجم المشاكل ومكافئا للأثر البيئي الواقع.
- أن تنفذ وتسجل وتوثق أي تعديلات نتيجة تطبيق الإجراءات التصحيحية والوقائية.

3. السجلات: وهنا يجب:

- أن تنشئ المؤسسة سجلات وأن تحافظ عليها كضرورة لتأكيد مطابقتها لكل من متطلبات نظام الإدارة البيئية الخاص بها ومتطلبات هذه المواصفة القياسية الدولية.
- أن تحتوي السجلات البيئية على سجلات التدريب ونتائج المراجعات ومراجعات الإدارة، وأن تكون واضحة الكتابة ومميزة ويمكن أن تتبعها للنشاط أو المنتج أو الخدمة المعنية.
- أن تحفظ وتصان هذه السجلات بحيث يمكن بسهولة استرجاعها وحفظها من التلف والخسارة أو الضياع.

4. مراجعة نظام الإدارة البيئية: يجب أن تضمن المؤسسة بإجراء مراجعات داخلية دورية لنظام الإدارة البيئية، وذلك من أجل:

- تحديد ما إذا كان نظام الإدارة البيئية:
  - مطابقا للترتيبات المخططة لإدارة البيئة متضمنا متطلبات هذه المواصفة القياسية الدولية.
  - قد تم تنفيذه بشكل مناسب ومحافظ عليه.
- إعلام الإدارة العليا بنتائج المراجعات.

سادسا: أهمية المراجعة الإدارية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات

يجب مراجعة نظم الإدارة البيئية عن طريق الإدارة العليا للمؤسسة. وتعتبر مراجعة الإدارة للنظم البيئية هي مفتاح التطور والتحسن المستمر والتأكد من أن نظم الإدارة البيئية تحقق متطلبات المؤسسة. والمراجعة التي تتم عن طريق الإدارة العليا تقدم فرص عظيمة لجعل نظم EMS ذات كفاءة وأقل تكلفة. أما الأشخاص الذين لهم حق المراجعة هم:

الأشخاص الذين لديهم معلومات عن الأنظمة.

الأشخاص الذين لديهم إمكانية المشاركة في أخذ القرار عن المؤسسة ومواردها

وتتضمن المراجعة عن طريق الإدارة لنظم EMS مايلي:

- مدى تحقيق الأهداف والأغراض.
- استمرارية السياسة البيئية.
- مدى استخدام الموارد بحكمة.
- وضوح الخطوات.
- مدى وجود تغييرات في الموارد والمنتجات والخدمات.
- حلول المشكلات.
- علاقة التغيير في القوانين والقواعد باتجاهات المؤسسة.
- اهتمامات متلقي الخدمة التي زادت وكيفية تحديد هذه الاهتمامات.
- البحث عن طرق أفضل للأداء وتحقيق الأهداف.[12]

سابعا: أهمية الاتصالات والتقارير البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات

إن كثير من المؤسسات التي اهتمت بالسياسات البيئية أعطت أولوية كبيرة لعملية انسياب المعلومات منها وإليها مع مختلف الأطراف المعنية من خلال سياساتها الاتصالية وكذا تقاريرها المختلف حول اندماج البعد البيئي في مختلف أنشطتها واهتماماتها الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أدائها البيئي، وهذا ما نبينه فيما يلي:

1. **الاتصال البيئي:** في نظام الإدارة البيئية الاتصالات بكل أشكالها تكون مطلوبة، حيث أن المؤسسات تستخدم الاتصالات البيئية لتحقيق الأغراض التالي:

- وضع السياسة البيئية في التطبيق والتنفيذ حيث لا يمكن ذلك من دون أن تكون السياسة كإطار أو مبادئ قد تم نقلها للعاملين والمعنيين بالتنفيذ.
- تشجيع الفهم المشترك حول القضايا والجوانب البيئية والأداء البيئي للمؤسسة.
- متابعة تنفيذ الأهداف والمستهدفات البيئية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند وجود فجوة في الأداء.
- إعلام الجهات الخارجية من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية بكل ما يتعلق بسياسة المؤسسة البيئية وأدائها البيئي. والواقع أن القسم الأكبر من المؤسسات العاملة في الدول المتقدمة أصبحت تصدر تقارير بيئية سنوية كوسيلة أساسية في الاتصال البيئي بالأطراف المعنية داخل المؤسسة (العاملين) وخارجها (الزبائن والهيئات الحكومية والمنظمات البيئية وغيرها).
- الحصول على التغذية المرتدة من جميع الأطراف المعنية عما تتبنى المؤسسة من أهداف ومستهدفات وسياسات وبرامج وإجراءات بيئية وما تحقق من لأدائها البيئي.

ويمكن تعريف الاتصال البيئي بأنه عملية تقديم وحصول المؤسسة على المعلومات والاهتمام بالحوار مع أطراف داخلية وخارجية ذات علاقة لتشجيع الفهم المشترك حول القضايا والجوانب البيئية والأداء البيئي.[13]

2. **التقارير البيئية:** إعداد التقارير البيئية (تقارير استدامة أو تقارير المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالبعد البيئي) فيقصد به ممارسة لقياس أداء المؤسسة البيئي نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة والإفصاح عن هذا الأداء وتحمل المسئولية أمام الأطراف المعنية الداخلية والخارجية. ووفقا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير، يتم إعداد تقارير الاستدامة– المبنية على توجيهات عمل إعداد التقارير– على نحو يكشف النتائج التي حدثت أثناء الفترة التي يغطيها التقرير ضمن سياق التزامات المؤسسة وإستراتيجيتها ومنهجيتها الإدارية. ويمكن استخدام هذه التقارير للأغراض التالية:

- تحديد المستوى وتقييم الأداء الخاص بالاستدامة المتعلقة بالقوانين والمعايير والقواعد ومعايير الأداء والمبادرات التطوعية ؛
- عرض كيفية تأثير المؤسسة وتأثرها بالتوقعات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ؛

- مقارنة الأداء داخل المنشأة مع أداء منشآت أخرى ضمن إطار زمني.

هذا ولقد تم تصميم إطار المبادرة العالمية لإعداد التقارير لاستخدامه كإطار متفق عليه بشكل عام فيما يتعلق بإعداد التقارير الخاصة بأداء المؤسسة الاقتصادي والبيئي والمجتمعي ، و يتناسب هذا الإطار مع كافة أنواع المؤسسات أيا كان حجمها أو موقعها أو القطاع الذي تعمل فيه. وتم الأخذ في الاعتبار كافة النواحي العملية التي تواجها المؤسسات المختلفة بدءا من المؤسسات الصغيرة إلى تلك المؤسسات الكبيرة التي تعمل في أنحاء مختلفة متفرقة جغرافيا. ويتضمن إطار العمل محتويات عامة وأخرى خاصة بقطاعات معينة، وقد تم الاتفاق على تلك المحتويات بواسطة مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية من جميع أنحاء العالم لكي تكون مطبقة بشكل عام فيما يتعلق بتقديم تقارير حول أداء المؤسسة فيما يتعلق بالاستدامة. وتتكون إرشادات إعداد تقارير الاستدامة من مبادئ وإرشادات إعداد التقارير، والمعلومات القياسية التي يتم الإفصاح عنها في التقرير (بما في ذلك مؤشرات الأداء)

- **مبادئ وإرشادات إعداد التقارير**: ويشتمل هذا الجزء على ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

- بروتوكولات المؤشرات: تحتوي الإرشادات على بروتوكولات خاصة بكل مؤشر من مؤشرات الأداء، وتوفر هذه البروتوكولات التعريفات والإرشادات المتممة والمعلومات الأخرى التي تساعد معدي التقرير وتضمن التناسق في تفسير مؤشرات الأداء. وينبغي على مستخدمي هذه الإرشادات أن يستخدموا أيضا بروتوكولات المؤشرات.
- الملاحق القطاعية: يتم استخدامها لإتمام الإرشادات بتوفير تفسيرات لتوضيح كيفية تطبيق تلك الإرشادات على قطاع معين، وتتضمن هذه الملحقات مؤشرات الأداء الخاصة بقطاع محدد. وينبغي استخدام الملاحق القطاعية القابلة للتطبيق جنبا إلى جنب مع تلك الإرشادات وليس كبديل عنها.
- البروتوكولات الفنية: تم عمل هذه البروتوكولات لتقدم دليلا إرشاديا حول موضوعات خاصة بإعداد التقارير مثل وضع حدود التقرير، وقد تم تصميم هذه البروتوكولات لكي تستخدم بالتوازي مع الإرشادات والملحقات القطاعية. وكذلك لتغطية المسائل التي تواجه معظم المنشآت أثناء عملية إعداد التقرير.

- **عناصر الإفصاح المعيارية**: يتضمن هذا الجزء عناصر الإفصاح المعيارية لعملية إعداد تقارير الاستدامة، وتحدد الإرشادات المعلومات وثيقة الصلة والهامة لمعظم المؤسسات والتي يرغب اغلب الأطراف المعنية في الحصول عليها من خلال التقرير، وهناك ثلاثة أنواع من عناصر الإفصاح المعيارية:

- الإستراتجية وملامح المؤسسة: وهي عناصر الإفصاح التي توضح السياق العام لفهم الأداء التنظيمي للمنشأة مثل إستراتيجيتها وملامحها وسياسات "الحوكمة" الخاصة بها.
- منهجية الإدارة: وهي عناصر الإفصاح التي توضح كيفية تناول المؤسسة لمجموعة معينة من الموضوعات وذلك لتقديم سياق لفهم الأداء في مجال معين
- مؤشرات الأداء: تلك المؤشرات التي يستنبط منها معلومات قابلة للمقارنة حول الأداء الاقتصادي والبيئي والمجتمعي.[14]

هذا ويمكن تصنيف التقارير البيئية إلة ثلاثة أنواع أساسية هي:[15]

✓ تقارير المعلومات والأخبار البيئية: حيث المعلومات البيئية هي أي معلومات مكتوبة، مسموعة أو منظورة، كمية أو نوعية، بيانية أو تخطيطية عن البيئة. وتقارير المعلومات البيئية هي عادة تقارير الجمعيات البيئية.

✓ تقارير الأداء البيئي: إن المؤسسات عادة هي التي تصدر تقاريرها البيئية السنوية لتشير عن أدائها البيئي وما تحقق من إنجازات فيها. كما أن التقارير المتعلقة بالأدلة البيئية والاستدامة التي يمكن أن تصنف الدول أو المؤسسات هي من هذا النوع.

✓ تقارير الطرف الثالث البيئية: وهذه التقارير تعد من أجل تقييم الأداء البيئي للمؤسسة من قبل مراجع خارجي مخول مستقل، فيكون هذا التقييم بمثابة تقرير بيئي عن المؤسسة سواء لغرض الحصول على شهادة الإيزو أو من أجل مساعدة المؤسسة في الكشف عن نقاط القوة أو الضعف في أدائها البيئي.

خاتمة عامة:

يمثل الأداء البيئي النتائج التي تتحصل عليها المنظمة نتيجة اهتماماتها البيئية في مختلف نشاطاتها وممارساتها وسياساتها وسلوكياتها، وأي منظمة تريد أن تحسن من أدائها البيئي لا بد لها أن تنتهج سياسات تأخذ بعين الاعتبارات البيئية وأن تضع خطط بيئية وتنفذها وتتابعها، كما يجب أن تتبنى استراتيجيات اتصالية واضحة وان تهتم بإعداد التقارير لتقييم مختلف نشاطاتها. وعليه فالمؤسسة التي تريد أن تحسن أدائها البيئي يجب عليها:

- وضع سياسة بيئية تعطي إعلان صريح عن اهتمامات المؤسسة البيئية وتتضمن: التطور المستمر؛ منع الملوثات؛ والإذعان للقوانين والقواعد؛
- على المؤسسة أن تنشئ إجراء أو إجراءات عمل لتحديد الأبعاد البيئية لأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها والتي يمكن للمؤسسة أن تسيطر عليها وتلك التي يتوقع من المؤسسة أن تؤثر فيها؛
- يجب على المؤسسة توجيه العمليات لأغراض نظام الإدارة البيئية وأن تحدد عملياتها بدقة؛

- ينبغي إجراء الاختبار أو الفحص والتصحيح ومتابعة الأنشطة البيئية وقياسها،
- يجب مراجعة نظم الإدارة البيئية عن طريق الإدارة العليا للمؤسسة فهي مفتاح التطور والتحسن المستمر والتأكد من أن نظم الإدارة البيئية تحقق متطلبات المؤسسة
- تبني كل أشكال الاتصالات وإعداد التقارير الضرورية عن حصيلتها البيئية للحكم على أدائها واتخاذها وسيلة لاكتشاف نقاط القوة والضعف.

قائمة المراجع:

1. عبد الرحيم علام، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص3.
2. تادانوري إينوماتا وآخرون، **المنظور البيئي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: استعراض سياساتها وممارساتها في مجال الداخلية الإدارة**، وحدة التفتيش المشتركة، الأمم المتحدة، جنيف، 2010، ص4.
3. Paolo Bracchini, **Guide à la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001**, presse polytechnique et universitaires romandes, Lausanne, 2007, P 20
4. عثمان حسن عثمان، **دور الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، ص 08.
5. نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 317.
6. محمد أبو القاسم محمد، **نظم الإدارة البيئية**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 29، جانفي 2005، ص 29.
7. عثمان حسن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 06.
8. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **الأثر البيئي لوسائط التبريد: النظم القياسية الدولية لإدارة البيئة (ISO 14001)**، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المملكة العربية السعودية، ص9.
9. نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص ص 322-323.
10. محفوظ أحمد جودة، **إدارة الجودة الشاملة (مفاهيم وتطبيقات)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 321.
11. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 12-13.
12. محمد أبو القاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41.
13. نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص ص 325-326.
14. مجموعة إرشادات إعداد تقارير الاستدامة (RG)، 2000-2006، ص ص 06:04.
15. نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 328.